

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثامنة والستون



الجلسة ٦٩١٠

الخميس، ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد مسعود خان	(باكستان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بانكين
	أذربيجان	السيد مهديف
	الأرجنتين	السيدة بيرسفال
	أستراليا	السيد كوينلان
	توغو	السيد مبيو
	جمهورية كوريا	السيد كم سوك
	رواندا	السيد ندوونغوريهي
	الصين	السيد وانغ من
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	فرنسا	السيد بريانس
	لكسمبرغ	السيدة لوكا
	المغرب	السيد بوشعرة
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ديلورنتيس

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان

تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

(S/2013/22)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى:

Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506



افتتحت الجلسة الساعة ١٥|٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان

تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي

والأمم المتحدة في دارفور (S/2013/22)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل السودان إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد إدمون مولي، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2013/22 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

أعطي الكلمة الآن للسيد مولي.

السيد مولي (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر مجلس الأمن على منحي هذه الفرصة لأعرض آخر تقرير للأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2013/22) الذي صدر في ١٠ كانون الثاني/يناير، علاوة على تشاطر آخر التطورات في المجالات الأمنية والسياسية والحالة الإنسانية في دارفور مع المجلس.

على المستوى السياسي، فقد بدأت المفاوضات في ٢٠ كانون الثاني/يناير بين حكومة السودان والفصيل التابع لحركة

العدل والمساواة برئاسة محمد بشار تحت رعاية كبيرة الوسطاء المشتركة المؤقتة، عيشاتو مينداودو سليمان، ودولة قطر. ويتوقع من الطرفين أن يوقعا في المستقبل القريب على إطار جدول زمني بشأن توجيه المفاوضات المؤدية إلى اعتماد وثيقة الدوحة للسلام في دارفور.

وفي الفترة من ١٠ إلى ١٤ كانون الثاني/يناير نظم فريق الوساطة حلقة عمل بشأن بناء القدرات لوفد الفصيل التابع لحركة العدل والمساواة برئاسة بشار. ووفرت العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور الخبراء لدعم جهود الوساطة، وخاصة في المسائل المتصلة باتفاق وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية والمسائل الإنسانية.

فيما يتعلق بتنفيذ وثيقة الدوحة للسلام، عقب تعيين الأعضاء الـ ٤٦ من بين ٦٧ هم جملة أعضاء مجلس سلطة الإقليمية لدارفور في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، افتتح المجلس رسميا في ١٦ كانون الثاني/يناير في مدينة نيالا، في ولاية جنوب دارفور. مجلس السلطة الإقليمية لدارفور مسؤول بصورة رئيسية عن تقييم أداء السلطة، وضمان أن تدار بشكل جيد، واستعراض القوانين التي لها علاقة بمسؤوليات السلطة. أثناء افتتاح المجلس، جدد النائب الأول لرئيس جمهورية السودان، السيد علي عثمان طه، التزام الحكومة بعملية السلام وأعلن عن قرار برلماني مالي بتخصيص ميزانية قدرها ٨٠٠ مليون جنيه سوداني، وهو ما يعادل ١٨١ مليون دولار، لدعم عملية السلام في دارفور.

وكما هو مبين في تقرير الأمين العام، فقد فرغت بعثة التقييم المشتركة لدارفور من تقييمها لاحتياجات الانتعاش الاقتصادي والتنمية والقضاء على الفقر قبل انعقاد مؤتمر مانجي دارفور. في الفترة من ١٣ إلى ٢١ كانون الأول/ديسمبر، قاد رئيس السلطة الإقليمية لدارفور، السيد التيجاني السيسي،

نتيجة للأعمال العدائية. ويسرت العملية المختلطة إجراء تقييمات للاحتياجات الإنسانية في نيرتي وقامت بنقل المعونة الطارئة.

اندلع العنف القبلي في أوائل كانون الثاني/يناير عندما اشتبكت قبيلة بني حسين مع الأباله، رعاة الإبل، في جبل عامر بمنطقة السريف الواقعة على بعد ٤٠ كيلومترا شمال غرب كباكبية، بولاية شمال دارفور، بسبب خلاف على حق الوصول إلى منجم للذهب كانت تديره قبيلة بني حسين. في ٤ كانون الثاني/يناير، أفادت التقارير بأن مجموعة من الأباله شرعت في أنشطة التعدين بدون موافقة لجنة التعدين المحلية المكلفة بالإشراف على عمليات التعدين في المنطقة. ووقعت مواجهة أسفرت عن مقتل أحد الأباله وإصابة ثلاثة من أعضاء اللجنة. بعد ذلك بوقت قصير، قام الأباله بتعبئة ميليشيا ودخلوا منطقة التعدين بالقوة. ويقال إن ما يصل إلى ١٠٠ شخص قتلوا، وجرح ٤٧ شخصا ودمر من القرى ما يقدر بـ ٢٥. وشرد نحو ٦٠.٠٠٠ من المدنيين، منهم ١٠.٠٠٠ شُردوا إلى كباكبية، و ٨.٠٠٠ إلى سرف عمرة و ٢٥.٠٠٠ إلى السريف. وقامت السلطات الحكومية بنقل عدة آلاف من عمال التعدين الذين تشردوا إلى مواطنهم الأصلية في الولايات الأخرى.

تولت اليوناميد نقل المسؤولين بالولاية، بمن فيهم والي شمال دارفور، ووفد من السلطة الإقليمية لدارفور، إلى المنطقة من أجل التدخل والشروع في محادثات المصالحة بين القبائل. كما نظمت أيضا رحلات جوية خاصة لنقل المصابين المدنيين. حاولت مليشيات بني حسين عرقلة محاولات اليوناميد الوصول إلى المنطقة التي شهدت بداية القتال.

في يومي ١٣ و ١٤ كانون الثاني/يناير أجرت اليوناميد والوكالات الإنسانية تقييما للاحتياجات الإنسانية في مناطق النزوح. بعد ذلك، قامت اليوناميد بنقل المعونات ووفرت الحراسة الأمنية لوكالات العون لإيصال أكثر من ٤٤ طن من المواد غير الغذائية التي تمس الحاجة إليها.

وفدا ضم ممثلين عن حكومة السودان إلى بلجيكا وإيطاليا وإسبانيا، للحصول على الدعم لمؤتمر المانحين.

بالإضافة إلى ذلك، في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر، أصدر الرئيس عمر البشير مرسوما يقضي بإنشاء لجنة لدراسة الظروف الحالية التي تعمل فيها منظمات المعونة في السودان. ضمت اللجنة من بين أعضائها ممثلين عن مفوضية العون الإنساني، والسلطة الإقليمية لدارفور، وقوات الأمن والاستخبارات الوطنية، ووزارات الخارجية والدفاع والداخلية. ومع ذلك، لم تلحظ العملية المختلطة (اليوناميد) والشركاء في مجال المساعدة الإنسانية أي أوجه تحسن في إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية على أرض الواقع.

(تكلم بالإنكليزية)

يساورني بالغ القلق إزاء الزيادة في الأعمال العدائية بين الحكومة والحركات المسلحة والعنف القبلي المتزايد في بعض أجزاء من دارفور، وما يرتبط بذلك من آثار على السكان المدنيين. فضلا عن الاشتباكات العسكرية الواردة في التقرير المعروض على المجلس، أفادت مصادر من المجتمع المحلي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر بأن قوات جيش تحرير السودان - جناح عبد الواحد نصبت كمينا لقاطلة عسكرية حكومية بالقرب من غولدو، على بعد نحو ٢٣ كيلومترا إلى الشمال الشرقي من نيرتي في غرب جبل مرة، أسفر عن الاستيلاء على مركبات عسكرية حكومية وعن بعض الخسائر في الأرواح بين العسكريين. وأفادت التقارير بأن القتال استمر في المنطقة أيام ٢ و ٧ و ٩ كانون الثاني/يناير، بما في ذلك القصف الذي قامت به طائرات القوات المسلحة السودانية، وفقا لمصادر المحلية.

طوال تلك الفترة، ظلت القوات الحكومية والحركات المسلحة تعرقل إمكانية وصول اليوناميد ووكالات المساعدات الإنسانية إلى قولدو وقولو. فيما بعد تحققت وكالات المساعدات الإنسانية من وصول ٥.٠٠٠ من المشردين داخليا إلى نيرتي

أكتوبر ٢٠١٢) (انظر S/PV.6853) واتخذت اليوناميد تدابير لتعزيز حماية المدنيين في تلك المناطق، بما في ذلك عن طريق تحسين قدراتها في مجال الإنذار المبكر والاستجابة السريعة.

غير أن هدف تحقيق السلام الشامل والمستدام في دارفور يتطلب أن تتوصل حكومة السودان إلى تسوية شاملة لمشكلة التهميش السياسي والاقتصادي، التي لا تؤثر على دارفور فحسب بل على السودان ككل. وعلى نفس المنوال، يجب على الأطراف، بما في ذلك جميع الحركات المسلحة وحكومة السودان، أن تضع حدا للأعمال العدائية وأن تلتزم بمعالجة التظلمات من خلال الحوار السلمي.

يشمل التنفيذ الكامل لأحكام وثيقة الدوحة للسلام في دارفور إجراء مشاورات وحوار سياسي داخلي في دارفور، يجب أن يوفر فرصة لمعالجة أسباب الصراع مع الإسهام في تحسين الحالة الأمنية في الميدان. وفي هذا الصدد، يظل الدعم الكامل من جانب المجتمع الدولي ضروريا لإبقاء اهتمام الحكومة السودانية والسلطة الإقليمية لدارفور والحركات المسلحة الموقعة على وثيقة الدوحة للسلام والحركات المسلحة غير الموقعة عليها مركزا على ضرورة التوصل إلى حل سلمي للصراع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد مولي على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد عثمان (السودان): أود، في مستهل بياني، أن أتقدم لكم بالتهنئة على رئاستكم للمجلس لهذا الشهر، لا سيما وأنكم من بلد صديق وله إسهاماته المقدرة في مجالات صيانة الأمن والسلم الدوليين. وخير شاهد على ذلك أن المجلس شهد خلال رئاستكم فعاليات هامة كان آخرها جلسة المناقشة المفتوحة بشأن النهج المتعدد الأبعاد لعمليات حفظ السلام (انظر S/PV.6903). باكستان من الدول ذات

على إثر تدخل السلطات الحكومية واليوناميد، أعلن زعماء القبائل وقف إطلاق النار في ١٧ كانون الثاني/يناير، والتزموا بعقد مؤتمر للمصالحة في نيسان/أبريل. ومع ذلك، فقد استمرت الاشتباكات المتقطعة بين القبائل في منطقة جبل عامر، وفي الآونة الأخيرة، في ١٩ كانون الثاني/يناير، في فور برنقا وما حولها في وسط دارفور. ستواصل اليوناميد القيام بدوريات لبناء الثقة في المناطق المتضررة وللتعاون مع الزعماء التقليديين والسلطات الحكومية في تحقيق استقرار الحالة الأمنية.

فيما يتعلق بسلامة وأمن موظفي اليوناميد وموظفي المساعدات الإنسانية العاملين في دارفور، يسري أن أبلغ بأنه، في ٢ كانون الثاني/يناير، بدعم من حكومة السودان، أطلق سراح عنصري وحدات الشرطة المشكلة التابعة لليوناميد اللذين كانا اختطفًا في كبكائية، بشمال دارفور، في ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٢، وقد أطلق سراحهما سالمين، بعد ١٣٦ يوما في الأسر. وما زلنا نحث حكومة السودان على توقيف الخاطفين الآخرين، وتقديم مرتكبي الهجمات الأخرى على أفراد اليوناميد والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية في دارفور للمساءلة. ويسعدني أيضا أن أبلغ بأن موظفي اليوناميد الوطنيين الثلاثة الذين ألقى عليهم القبض ضباط الأمن الوطني في نيالا، جنوب دارفور، في ٢٤ و ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، قد أطلق سراحهم في ٢٢ كانون الثاني/يناير. وقد أسقطت جميع التهم الموجهة إليهم. وعلى الرغم من هذا التطور الإيجابي، فإننا نحث حكومة السودان على احترام الحصانات الممنوحة لموظفي الأمم المتحدة العاملين في دارفور من أجل تمكينهم من تنفيذ ولاية البعثة بطريقة محايدة.

(تكلم بالفرنسية)

لقد ازدادت الحالة الأمنية في بعض أنحاء دارفور، لا سيما في المنطقة الغربية من جبل مرة في شمال دارفور، سوءا تدريجيا منذ آخر إحاطة إعلامية قدمتها إلى المجلس، في تشرين الأول/

الانضمام للعملية السياسية توطئة لإلحاقها بوثيقة الدوحة للسلام. ونأمل أن تكلل هذه المساعي بالنجاح قريبا.

لا بد لنا من الإشارة هنا إلى أن تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام، وبصفة خاصة في محور العدالة والمصالحة قد قطع شوط أيضا، ونستشهد هنا بما جاء في الفقرة السادسة من تقرير الأمين العام المعروض عليكم، بأن مكتب المدعي العام الوطني الخاص بدارفور قد شرع في مهامه وفتح تحقيقات في ١٠ قضايا، من القضايا الخاصة بالجرائم التي ارتكبت في دارفور خلال الأعوام السابقة. وهذه بداية جيدة.

وأشير إلى أن من بعض القضايا المعروضة على المدعي العام الوطني، قضايا المتهملين على أفراد حفظ السلام والعاملين في المجال الإنساني. ومن أبرز القضايا قيد النظر الآن، قضية المتهملين على قافلة العملية مختلطة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، الذي وقع في تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي، حيث تم توقيف العديد من الذين ارتكبوا هذا المتهملين.

ونشير أيضا إلى الجهود المشتركة من جانب حكومة السودان ومفوضية العودة الطوعية وإعادة التوطين المنبثقة عن السلطة الإقليمية لدارفور في ما يتعلق بإعادة التوطين في ضوء تصاعد وتيرة العودة الطوعية من المخيمات بعد أن عم الأمن والاستقرار.

اسمحوا لي أن أصحح بعض المعلومات غير الصحيحة التي وردت في التقرير المعروض عليكم، خاصة في ما يتعلق بحماية المدنيين. أشار التقرير في كثير من الأحيان إلى ما أسماه بتحدد الاشتباكات بين قوات الحكومة والحركات المتمردة الغير موقعة على وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، بينما أغلبية الحوادث هي في الواقع مصادمات قبلية محضة، وجاء تدخل الحكومة فيها لفرض الأمن وبسط هيبة الدولة، وكذلك لإجراء المصالحات القبلية بالتنسيق مع الأعيان وزعماء القبائل.

البالغ الطويل في حفظ السلام لكونها واحدة من أكبر البلدان المساهمة بقوات في مختلف بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام منذ عهود طويلة. كما أود أن أتقدم بالشكر إلى السيد موليه، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام على إحاطته الإعلامية التي قدمها إلى المجلس.

إن التقرير المعروض عليكم، بشأن الحالة في دارفور (S/2013/22)، قد أكد بجلاء حالة الأمن والاستقرار التي انتظمت في ولايات الإقليم الخمس. ويكفي أن نشير إلى ما جاء في الفقرة الثانية من التقرير بأن تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور يسير على قدم وساق في جميع المحاور، بعد أن تولت السلطة الإقليمية الانتقالية لدارفور مهامها بالكامل، والتي يديرها ويقف على رأسها أبناء دارفور، وشرعت في تنفيذ المشاريع الخاصة بتوطين العائدين والتنمية والاعمار والإنعاش الاقتصادي. هذا بالإضافة إلى أن الأعمال التحضيرية لعقد مؤتمر للجهات المانحة بشأن النازحين واللاجئين قد شارفت على الاكتمال.

وفي هذه الأثناء، يقوم السيد رئيس السلطة الإقليمية الانتقالية، السيد سيسسي، بجولة في بعض الدول المانحة، أذكر من بينها، على سبيل المثال، كوريا الجنوبية واليابان، وسيزور أيضا دولاً أخرى دائمة العضوية في مجلس الأمن للتحضير لهذا المؤتمر المرتقب الخاص بالمانحين بشأن دارفور.

أكد التقرير كذلك اكتمال تعيين المجلس التنفيذي للسلطة الإقليمية الانتقالية لدارفور الذي يضم ٦٧ عضوا. وقد روعي في ذلك ترك مقاعد شاغرة في المجلس، تحسبا لاحاق ممثلين عن الحركات التي من المرتقب أن تنضم لوثيقة الدوحة للسلام في دارفور.

ونشير، هنا، إلى أن العاصمة القطرية، الدوحة، تستضيف الآن اجتماعا مع ممثلي بعض الحركات التي انشقت عن حركة العدل والمساواة والتي استجابت لصوت العقل وقررت

نيويورك. وبالأمر فقط، أتيحت لي الفرصة للاجتماع مع السيد محمد بن شيباز، الممثل الخاص المشترك الجديد المعني بالعملية المختلطة ورئيس العملية في دارفور. وقد استعرضت معه جميع الجوانب المتعلقة بالوضع في دارفور، بدءاً بالأسباب الجذرية للنزاع وجهود الدولة وسياساتها للتوصل لحل تفاوضي ومستدام للنزاع. وأكدت له تعاوننا معه لأبعد حد ممكن بما يضمن سلامة وأمن ووحدة السودان.

وفي ختام لقائي به، أشرت إليه إلى أننا في هذا السياق نتطلع إلى أن يلتزم جميع العاملين في العملية المختلطة بمبدأ الحياد الذي يلزمهم به ميثاق الأمم المتحدة. وأشرت إلى أننا في حكومة السودان، مثل غيرنا من الدول، لن نسمح لمن يثبت تورطه في أي عمل يهدد أمن البلاد بأن يفعل ذلك. ويحق للسلطات المختصة منعه من دخول السودان.

ختاماً، إننا نؤكد مجدداً على ما ظللنا نؤكد باستمرار بأن على مجلس الأمن اتخاذ ما يلزم من إجراءات حازمة وعاجلة ضد رافضي السلام من قادة المجموعات المتمردة المسلحة في دارفور والذين يسعون باستمرار إلى عرقلة تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام. نحن نتطلع إلى مزيد من الإجراءات بإرسال رسائل قوية إلى تلك المجموعات المتمردة المسلحة التي ترفض السلام بل وإيقاع عقوبات عليها من مجلس الأمن.

أيضاً في هذا السياق، نرى أنه من الضروري على مجلس الأمن إلزام دولة جنوب السودان بفك ارتباطها فوراً مع المجموعات المتمردة ضد حكومة السودان بما في ذلك حركات دارفور الرفضة لوثيقة الدوحة، حيث ظلت الحركات الدارفورية المتمردة تنفذ هجماتها على المناطق الحدودية في ولاية جنوب دارفور، انطلاقاً من داخل دولة جنوب السودان التي ما زالت ترعى هذه الحركات المتمردة وتقدم لها الدعم اللوجستي والسياسي في انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة

وفي هذا السياق، أشير إلى المواجهات الدامية التي أشار إليها السيد موليه، التي وقعت في منطقة جبل عامر في شمال دارفور، وهي عبارة عن صدام مسلح بين قبيلتي أولاد عامر وبني حسين حول مساحات التعدين الأهلي لاستخراج الذهب. وكما تعلمون، فإن جبل عامر من المناطق التي يقوم الأهالي فيها باستخراج الذهب بوسائل تقليدية محلية. غير أن التقرير المعروف عليكم أشار إلى ما أسماه بقصف القوات المسلحة السودانية لمنجم الذهب، وذلك غير صحيح.

وهذه الحادثة تؤكد أن الأسباب الجذرية للصراع في دارفور كانت وما زالت هي التنافس على الموارد. عندما بدأ النزاع كان التنافس على موارد المياه والعشب والأرض، وبعد أن تم اكتشاف معادن مثل الذهب، أصبحت هذه القبائل تتنافس أيضاً على مصادر هذه المعادن النفيسة.

أكد تقرير الأمين العام أيضاً مدى التعاون الذي تحظى به العملية المختلطة من قبل السلطات السودانية على الصعيد المركزي وعلى صعيد الولايات. وأشار، في الفقرة ٣٤، إلى أن إجمالي طلبات تصاريح الرحلات الجوية للبعثة قد بلغ خلال الفترة الماضية ٩٣٨ ٣ طلباً، جميعها وافقت عليها حكومة السودان باستثناء بعض الطلبات. وهذا يؤكد أن الحكومة حريصة على تسهيل حركة البعثة إلا في بعض الحالات القليلة التي قد تتعرض فيها البعثة للخطر. عندما يكون هنالك نشاط للعمليات العسكرية للمتمردين. نفس الشيء ينطبق على تصاريح التحرك الداخلي لقوافل العملية المختلطة في دارفور، إذ أن السلطات المعنية لا تعترض من حيث المبدأ على أي تحرك للبعثة ولكن في بعض الأحيان، كما ذكرت أن هناك مناطق محفوفة بالخطر في ضوء استهداف المجموعات المتمردة لقوافل العملية المختلطة.

في هذا السياق، أود أن أوضح وأؤكد أننا على استعداد لاستمرار التعاون مع العملية المختلطة في جميع ما يتعلق بأداء عملها. وهذا ما ظلت تتبعه حكومة السودان وبعثتها هنا في

في الدوحة بين الحكومة وأحد فصائل حركة العدل والمساواة تحت رعاية السيدة عيشاتو مينداودو سليمان، كبيرة الوسطاء بالنيابة في فريق الوساطة المشترك. ويسرني أن أبلغكم بأنه قبل بضع دقائق فقط، وقع الطرفان المتفاوضان في الدوحة - حكومة السودان وحركة العدل والمساواة بقيادة محمد بشر - على اتفاق إطار يحدد الأساس الذي ستتفاوض الأطراف استنادا إليه بشأن اعتماد وثيقة الدوحة للسلام في دارفور. وأعتقد أن تلك المعلومات ذات أهمية لأعضاء المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل السودان ليدي بيان آخر.

السيد عثمان (السودان): أخذت الكلمة لكي أشكر السيد مولي على إفادته الأخيرة والتي تؤكد لجميع أعضاء المجلس اضطراب وتقدم وتطور العملية السلمية في السودان، حيث أن هنالك العديد من حركات التمرد التي تنضم إلى قطار السلام كل يوم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. وأدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع. رفعت الجلسة الساعة ١٥/٤٠.

وللقرار ٢٠٤٦ (٢٠١٢) الذي كان من أبرز مطالبه الوقف الفوري لدعم المجموعات المتمردة في البلدين.

لا بد لي وأنا أختتم بياني أن أشير إلى أنه بينما تسعى حكومة السودان جاهدة للتوصل إلى حلول سلمية للتراع في دارفور وغيرها من المناطق، فإن هناك من يعمل أيضا على تعويق تلك الجهود. وفي هذا السياق، أود أن أشير إلى الدور الهدام الذي اضطلعت به جمهورية أوغندا مؤخرا عندما استضافت في كمبالا علنا في ٥ كانون الثاني/يناير الجاري اجتماعا لتحالف قوى المعارضة المسلحة ضد حكومة السودان، ضم حركات دارفور والحركة الشعبية - قطاع الشمال وبعض القوى السياسية الأخرى. وقدمت أوغندا لذلك التحالف الدعم والمساندة. ونحن، كما أبلغنا المجلس في رسالة سابقة بتفاصيل هذا الموقف، نطالبه بتحميل أوغندا كامل المسؤولية عن العقبات التي تعوق مسيرة السلام في دارفور، وكذلك مع دولة جنوب السودان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد مولي للإدلاء ببيان آخر.

السيد مولي (تكلم بالإنكليزية): في بداية إحاطتي الإعلامية اليوم، ذكرت أنه، منذ ٢٠ كانون الثاني/يناير، تجري مفاوضات